

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.11
26 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٩ (ه) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك مسألة عقد

مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية

غيانا*: مشروع قرار

الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك مسألة عقد

مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية^(١)، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢)، وبرنامج عمل قمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) وكذلك في منهاج العمل^(٤) الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة.

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٣-٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع 18.A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ١٢-٦ آذار / مارس ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩/١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥

وإذ تؤكد من جديد استمرار سلامة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٦)، واتفاقية حقوق الطفل^(٧)،

وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته، حسبما عهد بها إليهما في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينيات، بصياغة السياسات وتوفير التوجيه لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، وتنسيق تلك الأنشطة،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة أن هناك حاجة إلى تعزيز دور منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعالج مسائل الهجرة كي تتمكن تلك المنظمات من تقديم الدعم التقني الكافي إلى البلدان النامية من أجل كفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تقر بالآراء التي أعربت عنها غالبية الحكومات التي استجابت للدراسة الاستقصائية، حسبما يرد في تقرير الأمين العام^(٨) تأييدا لعقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة والتنمية، وإذ تقر أيضا بتنوع الآراء التي جرى الإعراب عنها بالنسبة لمجال المؤتمر وشكله وجدول أعماله،

(٥) القرار ٢١ ألف (د - ٣).

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٧) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

(٨) القرار ٤٤/٢٥، المرفق.

.A/54/207 (٩)

وإذ تلاحظ بصفة خاصة أنه يوجد حالياً نقص في بيانات الهجرة وأن هناك حاجة إلى تلك البيانات وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية وإلى فهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فيما أفضل،

وإذ تلاحظ أيضاً الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة مسائل الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة السياسات الإنمائية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الرئيسية الأخرى ذات الصلة،

وإذ تلاحظ كذلك أنه قد جرى عقد اجتماعات ومؤتمرات في سياق التعاون الإقليمي، بما في ذلك "الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية، ومؤتمر كومنوولث الدول المستقلة المعنى بالهجرة، والمؤتمر الإقليمي المعنى بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى، والمجتمعات التينظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، والاجتماع الذي سيعقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ،

وإذ تلاحظ أيضاً إنشاء برنامج سياسة الهجرة الدولية في أيار/مايو ١٩٩٨ من جانب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو البرنامج الذي سينفذ بمشاركة من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما في ذلك زيادة استقلالية الاقتصادات، وكذلك زيادة تهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، قد أسهمتا في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تدرك أيضاً أنه على الرغم من وجود مجموعات مبادئ مستقرة بالفعل فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم ولتحسين حالة جميع المهاجرين الشرعيين وأسرهم،

وإذ تقر بأن تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية له أهمية، من وجهة النظر التحليلية والتشغيلية، وبالنسبة إلى وضع سياسات شاملة ومتماضكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استناداً إلى روح المشاركة الأصلية والفهم المشترك،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية^(٤):

٢ - تحت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر:

٣ - تشجع الآليات الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية:

٤ - تطلب من جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وإلى غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، أن تستمرة، في إطار أنشطتها المتواصلة المكلفة بها، في تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية:

٥ - تطلب أيضاً من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خياراً صالحاً بالنسبة لجميع الأشخاص؛ وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازناً اقتصادياً أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يتعرف على المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملاً بقراراتها السابقة، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم في الدورة الثانية والخمسين، وأوضعاً في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشكلات التي لها صلة بالهجرة والتنمية، بما في ذلك إمكان عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية والتنمية:

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ إجراء ملائم من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقليمية، مثل عقد حلقات دراسية أو اجتماعات خبراء أو ندوات، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، معأخذ تقرير الأمين العام^(٥)، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتطلب أيضاً من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الملائمة تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريراً يلخص، في جملة أمور، الدروس المستفادة، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، من أنشطة مختلفة لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية واضطلع بها على المستويين الإقليمي/..

والأقاليمي، وأن يوصي، بإجراءات تتعلق بالسياسة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة معأخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار:

- (أ) نتائج الاجتماعات والمؤتمرات التي لها صلة بالهجرة والتنمية والتي عقدت في سياق التعاون الإقليمي؛
- (ب) تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية؛
- (ج) تقرير الندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التي عقدت في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/ يوليه ١٩٩٩؛
- (د) الأعمال التي قامت بها المنظمات والهيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛
- (ه) الآليات التي يمكن إنشاؤها كي تبحث بطريقة شاملة ومتكلمة جمّيع القضايا والمسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية؛
- ٩ - طلب إلى الأمين العام أن يضمن التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقييمًا لبيانات الهجرة داخل المناطق المختلفة، وفيما بينها، بما في ذلك، حسبما يكون ممكنا، دراسة محاكاة تتعلق بالهجرة الإحلالية بغية تزويد البلدان بمعلومات مفيدة لها صلة بإدارة الهجرة وسياساتها؛
- ١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندًا عنوانه "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معنى بالهجرة الدولية والتنمية."

— — — — —